الجمهورية التونسية

وزارة التربية

المنظومة التربوية لتونس بعد الثورة

الواقع والآفاق

محاضرة قدّمها

عبد اللطيف عبيد

وزير التربية - تونس

أمام المشاركين في الدورة الوطنية الثلاثين لمعهد الدفاع الوطني

معهد الدفاع الوطني : 29 جانفي 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد العميد مدير معهد الدفاع الوطني

حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرّفني أن أكون بينكم اليوم وأن أسهم في أنشطة الدورة الثلاثين لمعهد الدفاع الوطني من خلال تقديم هذه المداخلة التي سأتعرّض فيها لواقع المنظومة التربوية لتونس بعد الثورة ولآفاقها.

وأوّل ما يتعيّن التذكير به أنّ منظومتنا التربوية الحالية –أي بعد الثورة– هي حصيلة لتراكم تاريخي ولمسار يمتد على أكثر من ثلاثة آلاف سنة هي تاريخ الحضارة في بلادنا؛ ذلك أنّ التجربة التونسيّة في مجال الكتابة والعلم والمعرفة والتربية والتعليم ضاربة في عمق التاريخ وقد مرّت بمراحل متعاقبة عديدة لا شك أن أقربها إلينا هي مرحلة دولة الاستقلال. لكنّ تجربة دولة الاستقلال قد سبقتها ومهّدت لها مرحلتان أساسيتان أُخْرَيَان هما مرحلة الحركة الإصلاحية الحديثة الأولى منذ أواسط القرن التاسع عشر ثم مرحلة الحركة الإصلاحية الثانية التي اقترنت بالكفاح الوطني ضدّ الاستعمار وذلك منذ الاحتلال الأجنبي سنة 1881.

وقد شهدت مرحلة الإصلاح الأولى أحداثا هامّة جدّا لعلّ أبرزها في المجال التربوي والتعليمي بروز النواة الأولى للتعليم العصري المقتبس أساسا من الغرب والمتمثّلة خاصّة في تأسيس المدرسة الحربية بباردو سنة 1840 وتأسيس المدرسة الصادقية في عهد المصلح خير الدين باشا سنة 1875. وفي هذه المرحلة أيضا تواصل نشاط جامع الزيتونة كمؤسسة تعليمية وبدأت بوادر الدعوة إلى إصلاح التعليم الزيتوني تظهر بصورة جلية.

أما في مرحلة الحماية، وحتى قبلها بسنوات عديدة، فقد توسّع التعليم العصري من خلال تأسيس مدارس عديدة تطبّق المنهج الصادقي وتأسّست المدارس الفرنسية العربية والمدارس القرآنية بفضل مبادرات عدد من زعماء الحركة الوطنية، كما تأسست مدارس للجاليات الأجنبية فتحت أبوابها للعديد من التلامذة التونسيين من الفئات الاجتماعية الوسطى والعليا على غرار معهد سان لوي سنة 1880 ومعهد إميل لوبي سنة 1898... إلخ.

وعندما جاء الاستقلال سنة 1956 أولى التعليم أهمية كبيرة جدّا برزت بالخصوص في إصلاح 4 نوفمبر 1958 الذي كثيرًا ما اقترن باسم المرحوم محمود المسعدي، وهو أوّل برنامج وطني للنهوض بمجال التعليم إذ عملت حكومة الاستقلال على تونسة التعليم وتوحيد نظامه وتحديثه وتعميمه معتمدة خاصّة الأنموذج الوطني للمدارس القرآنية العصريّة وللمعهد الصادقي، كما عمل هذا البرنامج التربوي الإصلاحي على ملاءمة التكوين لحاجيات البلاد المتأكدة في تلك الفترة وجعله في خدمة المشروع المجتمعي والتنموي الوطني الساعي إلى تحقيق تجانس ثقافي بين جميع المواطنين بما يكرّس الهوية الوطنية ويقضي على النزعات العروشية ويحقق الوحدة الوطنية بين جميع أبناء الشعب. وقد تحققت لبلادنا بفضل هذا النظام التربوي والتعليمي نتائج مهمّة جدّا على المستويين الكمي

والكيفي، من أهمّها انتشار التعليم في كلّ أنحاء البلاد وتراجع نسبة الأمية، وازدياد الوعي المجتمعي بقيمة العلم والمعرفة ازديادًا كبيرا جدّا وتحقّق التغيير الإيجابي للوطن على مختلف المستويات فأصبح التعليم مصعدا اجتماعيا للأفراد وأداة للرقي الاجتماعي العام وأسهم إسهامًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ.

وقد قامت المنظومة التربوية التونسية منذ الاستقلال، وبالذات منذ إصلاح 1958، على مجموعة من الثوابت التي طبعت التجربة التونسية ولازمتها على مرّ العقود. وأهمّ هذه الثوابت هي:

1) ديمقراطية التعليم، وما تقتضيه من توفير فرص التعلّم لكلّ أبناء الشعب ومن كلّ الفئات والجهات دون تمييز بين الحضري والريفي، والغني والفقير، والأولاد والبنات، والأسوياء والمعاقين. وقد وضعت دولة الاستقلال العديد من الآليات العملية التي سمحت بتحقيق ديمقراطية التعليم على غرار توسيع شبكة المؤسسات التعليمية وتقريبها من التجمعات السكانية حيثما كانت، مع توفير المبيتات والمطاعم المدرسية وإسناد المنح ومختلف أشكال المساعدات.

ويرتبط بهذا البعد الأول ثابتان آخران هما:

2) مجانية التعليم

3) إجبارية التعليم

4) وحدة النظام التعليمي :ألغى قانون 1958/11/4 مختلف الأنظمة التعليمية التي كانت مطبقة قبله بما فيها التعليم الزيتوني، وأرسى نظامًا موحّدًا أدمج فيه، بنسب متفاوتة، الأنظمة السائدة حينئذ، وهو توحيد يشمل البرامج والمناهج والمقاربات البيداغوجية ومرجعيّة المدرّسين وأنظمة الحياة المدرسية وأنظمة التقييم والإشهاد...الخ.

5) التوجّه الحداثي للمنظومة التربوية:

اختارت دولة الاستقلال منهجا حداثيا في صياغة المنظومة التعليمية وتطبيقها، من خلال تفتحها على المعارف العصرية والعلوم الدقيقة واللغات الأجنبية والتركيز على الفكر المنهجي النّقدي، مع إيلاء الثقافة الوطنية ببعديْها العربي الإسلامي أهمية محوريّة، وهو ما ساهم إلى حدّ كبير جدًّا في تحديث البنى الاجتماعية والفكرية والقيم الثقافية، كما ساهم في تحديث مؤسسات الدولة الإدارية والسياسية وفي تكوين نخب وطنية عصرية كان دورها فاعلا في التنمية التي تحقّقت لبلادنا في شتى المجالات، وذلك بالإضافة إلى الإسهام الكبير الذي كان لهذه النخب في إشعاع تونس خارجيا وفي تنمية بلدان شقيقة وصديقة.

على أنّ هذه الإيجابيات والإنجازات الكثيرة والعظيمة التي تحققت لبلادنا، بفضل التربية والتعليم، في دولة الاستقلال ينبغي ألا تحجب عنا صعوبات وسلبيات عديدة اقترنت بهذه التجربة الرائدة. وقد بدأت هذه الصعوبات والسلبيات تظهر شيئا فشيئا، منذ أواخر السبعينات ثم برزت بوضوح كبيرا في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. وإن تداعياتها لا تزال متواصلة إلى يومنا هذا، بل لعلّ الثورة قد كشفت عنها الغطاء بجلاء تامّ.

ومن أهمّ ما نرى فائدة في التأكيد عليه بهذا الصدد ما يلي:

1) بروز هوّة بين مخرجات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني من جهة وسوق الشغل وحاجيات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛ ذلك أن تعميم التعليم وما ارتبط به من تزايد كبير لأعداد التلامذة والطلبة لم يقترن بمنظومة توجيه للأدفاق (أفواج الخريجين) تراعي منظومة الإنتاج وحاجياتها من موارد بشرية

كفأة وفي مستويات متعدّدة. وهو إشكال زاد من تفاقمه هيكليّة المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تشهد ضعفًا في نسب التأطير وفي الطاقة التشغيلية (أغلبها مؤسسات فردية وعائلية، صغيرة أو متوسطة). هذا علاوة على ضعف التنسيق والتكامل بين مكوّنات المنوال الوطني لتنمية الموارد البشرية من تربية وتكوين مهني وتعليم عال، وغياب رؤية شمولية يجسّدها هيكل تنسيقي فعّال، كالمجلس الأعلى للموارد البشرية الذي بقي منذ إحداثه صوريّا.

2) تدنّي الجودة تدريجيّا في مختلف المستويات لغياب منظومة للمتابعة والتقييم، خاصة وأن أغلب برامج الإصلاح ارتبطت بأشخاص مُعيّنين، فتتالت محاولات الإصلاح المتسرّعة ممّا أربك المنظومة وأفقدها الخيط الناظم لمفاصلها، إضافة إلى تناقص الدافعية لدى التلامذة والمتكوّنين والطلبة في ضوء انسداد آفاق التشغيل واستشراء المحسوبية والفساد.

3) التركيز على الجانب التعليمي وإهمال الوظيفة التربوية للمنظومة، وذلك ضمن مناخ عامّ تراجعت فيه القيم الوطنيّة وتصدّعت ضمنه علاقة المتعلم بالمؤسسة التربوية وبالمعرفة عموما وكذلك بالقيم الوطنية والإنسانية، مقابل بروز ظواهر جديدة مثل العنف والغش والتغيب والانقطاع والتعصّب وانتهاك حرمة المؤسسة والاعتداء على المربّي وتعاطي الممنوعات والمحظورات، في غياب منظومة تأديبية ناجعة تراوح بين الوقاية والردع.

4) التفاوت الجهوي:

تزايد التفاوت الجهوي بين المؤسسات التربوية في مستوى الأداء والنتائج. ومن المعلوم أن هذا التفاوت قد كان أحد الأسباب الرئيسية للثورة التونسية.

5) التوظيف السياسي للمنظومة التربوية:

طوّع نظام الاستبداد والفساد المنظومة التربوية بجلّ مكوّناتها لتلميع صورته داخليا وخارجيا. وقد برز ذلك خاصّة في:

- الترفيع بصفة مفتعلة في نسب النجاح عبر الارتقاء الآلي في الابتدائي وتعميم آليات الإسعاف في بقية المراحل التعليمية واعتماد نسبة 25 % من المعدل السنوي في امتحان الباكالوريا...
- التركيز على إحداث المؤسسات التربوية دون وجود حاجة حقيقية إليها لترضية أطراف نافذة، وفي مقابل ذلك إهمال الصيانة والتعهّد والتجهيزات.
- تهميش الإطار التربوي عبر القضاء على منظومة تكوين المدرّسين واعتماد سياسة انتداب عشوائية تقوم على المحسوبية والانتماء الحزبي، مع إهمال الوضع الاجتماعي وظروف العمل الخاصّة بالمربّين.
- عدم التصدّي الجدّي للدروس الخصوصية ممّا أضرّ بتكافؤ الفرص وخلق علاقات غير سليمة بين التلاميذ وأعداد من المربّين.
- جعل المؤسسة التربوية فضاء للاستقطاب الحزبي من خلال أنشطة بعض المنظمات والجمعيات.

آفاق المنظومة التربوية بعد الثورة:

إن تعدّد مظاهر الفساد التي شابت منظومتنا التربوية يبرز حجم التحديات المطروحة على بلادنا بعد الثورة والحاجة الأكيدة إلى الشروع في إصلاح تربوي عميق شامل وفق منظور تشاركي وتفاعلي مع كلّ المعنيين بالشأن التربوي وفي ضوء أهداف الثورة واستحقاقاتها ومتطلبات التنمية الشاملة العادلة المتوازنة.

لقد قامت الثورة من أجل مقاومة الاستبداد والفساد ومكافحة التهميش والإقصاء والبطالة والتفاوت الجهوي، وبالتالي من أجل إرساء العدالة والكرامة وتوفير مواطن الشغل لكلّ العاطلين وفي مقدّمتهم الشباب عبر منوال تنموي عادل متوازن.

وتشكل التربية حجر الزاوية في هذا المشروع المجتمعي الجديد. فالقضاء على الفساد لا يكون فقط من خلال ردع السلوكات الفاسدة بل يتحقق أساسًا عبر إرساء ثقافة النزاهة واللافساد لدى الناشئة ومراجعة البرامج التعليمية في هذا الاتجاه، مع جعل الحياة المدرسية بمختلف أنشطتها مجالا ملائما لغرس القيم الوطنية والارتقاء بمفهوم المواطنة وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، للقطع مع كلّ أشكال الاستبداد والانفراد بالرأي والتعصب والانغلاق واستغلال المواقع والمناصب لتحقيق أهداف شخصية أو حزبية على حساب المصلحة الوطنية. كما أنّ تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، لا سيّما البعد الاقتصادي منها، يقتضي تربية الأجيال الناشئة على قيم العمل والجدّ وتمكينهم من المعارف والمهارات اللازمة للارتقاء بتنافسية المؤسسة الاقتصادية واقتحام أسواق الشغل العالميّة بما تتطلّبه من تحكّم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات وإتقان اللغات الأجنبيّة والتفتح الواعي على كلّ الحضارات وعلى مكتسبات الحداثة.

وإزاء ضعف إمكانيات الدولة وضخامة التحديات فإنّه من الضروري الشروع في اعتماد آليات للحوكمة الرشيدة تؤمّن حسن التصرّف في المال العام وتوظيفه خدمة للمصلحة الوطنية دون سواها.

هذا ورغم ضيق الحيّز الزمني وهامش الاجتهاد والتجديد بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي تشهدها البلاد منذ الثورة فإن الوزارة الحالية قد عملت، خلال سنة 2012، على وضع اللبنات الأولى لمسار إصلاح تربوي نؤمل أن يكون عميقا شاملا يتناول مختلف عناصر المنظومة التربوية من برامج، وكتب مدرسية، ومقاربات بيداغوجية، وتكوين للإطار التربوي، ومراجعة للزمن المدرسي وللنظام التأديبي، وترشيد لمنظومة التوجيه والتقييم والارتقاء والامتحانات الوطنية وإثراء لأنشطة الحياة المدرسية والعناية بالبنية التحتية بصيانة المدارس والمعاهد...الخ.

ولهذا الغرض نظمت وزارة التربية "الندوة الوطنية حول منهجية إصلاح المنظومة التربوية" من 29 إلى 31 مارس 2012 وشرعت في تطبيق توصياتها الرامية إلى النهوض بجودة المنظومة التربوية في بلادنا والتي منها بالأساس:

1) إحداث مجلس أعلى للتربية باعتباره هيئة وطنية مستقلة تسهر على جودة التعليم العمومي وديمقراطيته، والتنصيص دستوريا على هذا الهيكل وعلى عمومية المدرسة التونسية ومجانيتها وديمقراطيتها.
2) إحداث المعهد الوطني للتقييم والجودة في المجال التربوي.
3) مراجعة منظومة التكوين الأساسي والمستمرّ للمدرّسين.
4) تطوير الشراكة بين المؤسسة التربوية ومحيطها في ضوء ميثاق وطني يلزم الجميع ويحيّد المؤسسة التربوية عن كلّ التجاذبات المذهبية والحزبية والسياسية.
5) مراجعة منظومة التعلّمات وما يتصل بها من ضوارب وزمن مدرسي، وإحكام التنسيق بين مختلف المراحل التعليميّة.

6) تركيز منظومة تقييمية خصوصية للتعليم التقني والمهني وإرساء مسلك تكنولوجي في المرحلة الثانوية بما يساعد على ربط المنظومة التربوية بمنظومة الإنتاج.
7) إعادة الاعتبار للمؤسسة التعليمية وللمنظومة التربوية عبر إجراءات عديدة منها زيادة العناية بالمربين وسائر مكوّنات الأسرة التربوية، وإيلاء الفضاء المدرسي ما يستحقه من عناية، وتعزيز آليات المرافقة والإحاطة النفسية والاجتماعية بالمتعلّم الذي ينبغي أن يبقى محور العملية التربوية...إلخ.

وتكريسا للبعد التربوي والتشاوري لعملية الإصلاح نظمت الوزارة استشارات محلية وجهوية لدى مدرّسي المرحلة الابتدائية حول مضامين الإصلاح وآلياته ومراحله، وستتلوها استشارات لبقية الأسلاك التربوية. كما فتحت الوزارة ملفات عديدة تتنزل في صميم الإصلاح التربوي المنشود، وهي ملفات كان العديد منها من المسكوت عنه قبل الثورة، على غرار:

1) مكافحة التدخين والمسكرات والمنشطات والمخدرات في الوسط المدرسي.
2) حماية المباني المدرسية والتجهيزات التربوية.
3) التربية على المواطنة وحقوق الانسان.
4) البحث التربوي في تونس.
5) منظومة التكوين الأساسي والمستمر للمدرّسين.
6) منظومة التقييم والامتحانات الوطنية.
7) تعليم وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.
8) النهوض بالمطالعة والمكتبات المدرسية.
9) التربية على قيمة العمل.
10) التربية على قيم الدستور.

11) الحدّ من الفشل المدرسي والانقطاع المبكّر عن الدراسة ... إلخ.

وقد شكلت الوزارة لبحث هذه الملفات فرق عمل ونظمت للغرض أسابيع وأيّامًا دراسية وتوعويّة.

على أنّ رفع مختلف التحديات المطروحة على المنظومة التربوية في بلادنا بعد الثورة يبقى مشروطا بـ :

1) الارتقاء بآليات القيادة.
2) وضع آليات تضمن حيادية المؤسسة التربوية عن كلّ أشكال التوظيف السياسي والحزبي والمذهبي والجهوي الضارّ بالوحدة الوطنية.
3) تظافر مجهودات المجموعة الوطنية كلّها من مربين وأولياء ومكوّنات المجتمع المدني وأحزاب وأطراف اجتماعية لإنجاح هذا المنحى الإصلاحي، واعتبار الشأن التربوي شأنا وطنيّا بامتياز.

أشكركم على حسن إصغائكم.

ولا يسعني إلاّ أنّ أجدّد شكري لمؤسسة معهد الدفاع الوطني وللقائمين عليه على دعوتهم الكريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.